واقعُ دور مؤسسات القطاع الأهلي في المسؤوليةِ الاجتماعية نحو الأشخاصِ ذوي الإعاقة في المملكةِ العربية السعودية

عادلُ بنُ عوضِ الغامدي(*)

جَامِعة الإمام محمد بن سُعود الإسلامِيَّة

(قدم للنشر في 1442/3/24هـ، وقبل للنشر في 1442/6/5هـ)

ملخص الدراسة: هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع دور مؤسسات القطاع الأهلي في المسؤولية الاجتماعية نحو الأشخاص ذوي الإعاقة، والكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية وفقاً لمتغيرات الجنس، سنوات الخبرة ونشاط المؤسسة، وتكونت عينة الدراسة من (307) عاملاً في القطاع الأهلي في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي من خلال تطبيق استبانة بعد التحقق من دلالات صدقها وثباتها في البيئة السعودية، وأظهرت النتائج أن الدرجة الكلية لدور مؤسسات القطاع الأهلي في المسؤولية الاجتماعية نحو الأشخاص ذوي الإعاقة متوسطها (3.49) وبدرجة تقدير متوسطة، وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مجالات دعم بيئة العمل، وتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة، وتدريب وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة وفي الدرجة الكلية تعزى لمتغير الجنس لصالح الذكور، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير نشاط المؤسسة في مجالي دعم بيئة العمل للأشخاص ذوي الإعاقة وتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة لصالح التجاري، وفي مجال تدريب وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة لصالح الاقتصادي، وفي مجال الدعم والرعاية الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة وجاءت الفروق لصالح الصحي، في حين لم تظهر فروقاً إحصائية في جميع المجالات وفي الدرجة الكلية تعزى لمتغير سنوات الخبرة، وأوصت الدراسة إلى لفت أنظار المسؤولين في الجهات الحكومية إلى أهمية عقد شراكات وتفعيل دور مؤسسات القطاع الأهلي في المسؤولية الاجتماعية نحو الأشخاص ذوي الإعاقة.

كلمات مفتاحية: مؤسسات القطاع الأهلي، المسؤولية الاجتماعية، الأشخاص ذوي الإعاقة.

*****

The Status Quo of Social Responsibility in Private-Sector Towards People with Disabilities in Saudi Arabia

Adele Awadh AlGhamedei(*)
al imam Mohammad ibn Saud Islamic University

(Received 10/11/2020, accepted 19/1/2021)

Abstract: The aim of the study was to examine the status quo of the role played by local community organizations in social responsibility towards people with disabilities (PWD), and to identify statistically significant differences due to gender, years of experience and local community organization sector. The sample of the study totaled (307) workers in local community organizations at Riyadh, Saudi Arabia. To achieve the objectives of the study, employed questionnaire to the sampled subject after validity and reliability for the questionnaire were obtained. The results of the study showed that the role played by local community organizations in social responsibility towards PWD was moderate (M=3.49)). There were statistically significant differences in supporting work environment for PWD, employing PWD, training and rehabilitation of PWD domains and the total scale due to gender, in favor of males. There were also statistically significant differences to organization sector in supporting work environment for PWD, employing PWD, in favor of trade sector; and in training and rehabilitation of PWD, in favor of the economic sector; in support and health care of PWD, in favor of health sector, while no statistically significant differences were found in all domains and the total scale due to years of experience.

Keywords: Private-Sector, Social Responsibility, Individuals with Disabilities.

(*) للمراسلة:

أستاذ مساعد، قسم التربية الخاصة كلية التربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ص ب: 5701 ، رمز بريدي: 11432، المدينة الرياض، المملكة العربية السعودية.

(*) Corresponding Author:

Assistant Professor, Department of Special Education, Faculty of Education, Imam Mohammad Ibn Saud Islamic University, P.O. Box 5701:, Code: 11432, City Riyadh , Kingdom of Saudi Arabia.

e-mail: aalghamedei@imamu.edu.sa

DOI: 10.12816/0061404

مقدمةُ الدراسة:

تُعدّ المسؤولية الاجتماعية من المواضيع المهمة والحديثة التي ظهرت بين الأوساط العلمية، والتي تُعنى بدور المؤسسات الاقتصادية تجاه مجتمعاتها من جهة والأفراد من جهة أخرى؛ مما أدى إلى التطور الاقتصادي والاجتماعي في مختلف الدول على الصعيد العالمي. وقد ترتب على ذلك ضرورة إيجاد صيغة معينة لإشراك القطاع الأهلي (الخاص) بكل مكوناته لدفع عملية التنمية وتحسينها. وقد أصبحت المسؤولية الاجتماعية من القضايا ذات الأهمية والأكثر تحدياً للمؤسسات بشكل عام ومؤسسات القطاع الأهلي، حيث أصبح تقييم أداء المؤسسة الأهلية لا يبنى أساساً على الأرباح فقط، بل باتت تعتمد على مدى قدرتها في تحمل المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع والأفراد لكسب وبناء سمعتها (أبو ماضي، 2015).

وينظر إلى المسؤولية الاجتماعية بأنها ذات طابع اجتماعي كونها لا تقتصر على مسؤولية الفرد وحده، ولكن المؤسسات المجتمعية على اختلاف دورها وطبيعة أنشطتها تتحمل جزءاً من المسؤولية الاجتماعية؛ حيث تسهم في إعداد وتربية جيل قادر على التكيف واحترام الجماعة وتحقيق الانسجام الاجتماعي وإتيان أعمال تفيد المجتمع (Vanasupa, Slivovsky & Chen, 2005) وأكد الشمري (2015) أن المسؤولية الاجتماعية هي إحدى القنوات التي تدعم المصلحة العامة، وهذا سر قوتها كعنصر أساسي مطلوب لتمتين روابط العلاقات الإنسانية. وبين كالسكي (Kaliski 2001) أن المسؤولية الاجتماعية نظرية أخلاقية في أي كيان سواء كان فرداً أو جماعة أو مؤسسة، وأن لهذه جميعاً مسؤولية تجاه المجتمع من خلال القيام بأعمال تعود بالنفع على المجتمع.

وأشار الهندي (2000) بأن المسؤولية الاجتماعية هي جميع المحاولات التي تساهم في أن تتطوع المؤسسات لتحقيق تنمية بسبب اعتبارات أخلاقية واجتماعية؛ وبالتالي تعتمد على المبادرات الحسنة من المؤسسات دون وجود إجراءات تلزمها قانونيًا، ولذلك فإن المسؤولية الاجتماعية تتحقق من خلال الإقناع والتعليم. وبين السحيباني (2009) بأن المسؤولية الاجتماعية هي مسؤولية شاملة للمؤسسة وموجهة بالإدارة العليا للاستجابة إلى حاجات وتوقعات أصحاب المصالح من داخل المؤسسة ومن خارجها. وأكد أبو ماضي (2015) أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تقوم على جملة من المبادئ، هي: الالتزام بتنفيذ إصدارات شهادات الجودة المختلفة. والالتزام بتنفيذ مدونات قواعد السلوك. والالتزام باتخاذ قرارات تأخذ بالاعتبار المسؤولية الاجتماعية. وتصميم أنشطة المؤسسات بما يتفق مع الحالة الاقتصادية والوضع الثقافي للمجتمع. والقيام بالمبادرات الخيرية التطوعية.

وتنفيذ الإستراتيجيات التي تحقق الربح للمجتمع والمؤسسة معاً.

ويرى المستريحي (2017) أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية لم يراوح مكانه منذ إطلاقه بخمسينيات القرن الماضي بشكل جوهري، وإن تحرك ببطء، ومن الواضح أن حدود المفهوم قد انحصرت بذات الفكرة الأساسية وبمرور الوقت باتجاه اليمين أو اليسار قليلا التي انطلقت منه والمتمثلة بالمسؤولية غير الإلزامية التي من المفترض أن تتحملها مؤسسات المجتمع.

وعليه بدأ الاهتمام على الصعيد العربي والمتمثل بدول الخليج العربي في قضية المسؤولية الاجتماعية تجاه ذوي الإعاقة، حيث عُقدت عدة ندوات ولقاءات حول هذا الموضوع، ومنها الملتقى الحادي عشر للجمعية الخليجية للإعاقة الذي عُقد في دولة الكويت خلال الفترة من 5-7 أبريل 2011م، وأكد على الإيمان البالغ بأهمية المسؤولية الاجتماعية تجاه المعاقين ودور القطاعين الحكومي والأهلي في توفير سبل العيش الكريم لهذه الفئة من خلال منحهم الفرصة للعمل وإثبات قدرتهم على العطاء في المجتمع الذي يعيشون فيه، واستثمار مؤهلاتهم وإمكانياتهم وفق أنظمة وقوانين وبيئات عمل تراعي ظروفهم واحتياجاتهم. وفي المملكة العربية السعودية عُقدت عديد من الندوات واللقاءات والمبادرات حول دور القطاع الخاص في المسؤولية الاجتماعية نحو الأشخاص ذوي الإعاقة ومنها مساهمات بنك ساب الاجتماعية التي نُفذت في مختلف محافظات المملكة، ومنها: برنامج ساب لتوظيف ذوي الإعاقة، ورعاية اليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة، وبرنامج دعم الأسر والمشاريع المنتجة، ورعاية المهرجان الثقافي التربوي للأطفال ذوي الإعاقة. كما عقد في العاصمة الرياض الملتقى الثاني لتوظيف ذوي الإعاقة تحت شعار «وظيفتي أمان» في الفترة 13-15 ديسمبر 2015م، وأكد على أهمية المسؤولية الاجتماعية تجاه ذوي الإعاقة ودور القطاع الأهلي في توفير فرصة العمل والتوظيف للأشخاص ذوي الإعاقة لاندماجهم في المجتمع وتحقيق الحياة الكريمة اللائقة والمناسبة لهم.

وفي هذا الصدد بين العازمي (2014) أن تحقيق المسؤولية الاجتماعية نحو الأشخاص ذوي الإعاقة، يتطلب أن يكون هناك ضرورة لإعادة النظر في القوانين الناظمة لشؤون المعاقين، وضرورة التوسع أكثر في المواد المتعلقة بهم، وتكوين مؤسسات خاصة للعناية بهذه الشريحة في المجتمع.

ومما تقدم يستنتج أن القطاع الأهلي يتحمل العبء الأكبر من مجهودات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة خاصة في ظل تسارع وتيرة تطور العصر الحديث في مجال الأعمال. ومن هنا فإن المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الأهلي ومنها المسؤولية الاجتماعية نحو الأشخاص ذوي

الإعاقة يجب أن تصبح جزءاً أصيلاً في الفكر الإداري للمؤسسات من منطلق تقديم الواجب وتعميق هذه التجربة الإدارية والأخلاقية لدى مؤسسات القطاع الأهلي، وتبني دورٍ أكبر تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة كالالتزام بتوظيفهم وتدريبهم وتأهيلهم للعمل على تحسين مستوى معيشتهم واندماجهم في المجتمع، وتوفير البيئة الآمنة لهم، وتحقيق التنمية المستدامة في آن واحد. وبناءً على ما تقدم، جاءت فكرة هذا البحث بهدف إلقاء الضوء على موضوع دور مؤسسات القطاع الأهلي في المسؤولية الاجتماعية نحو الأشخاص ذوي الإعاقة بعد انتشار هذا المفهوم بشكل واسع، وتبنيه من قبل مؤسسات القطاع الأهلي كإستراتيجية في أعمالها وأهدافها في المملكة العربية السعودية بهدف تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع السعودي والأفراد الذين يعملون في هذه المؤسسات.

مشكلةُ الدراسة:

انطلاقًا من أهداف القطاع الأهلي التي تركز على المسؤولية الاجتماعية ومجالاتها، ودورها في إنجاح دور المؤسسات تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة واندماجهم في المجتمع، وفي صقل قدراتهم وتوفير الفرص الوظيفية لهم والتدريب والتأهيل على العمل، وتوفير بيئة عمل فعالة ومبدعة وآمنة للأشخاص ذوي الإعاقة خاصة في ظل التطور الذي وصلت إليه المملكة العربية السعودية وسعيها الدؤوب نحو تحقيق رؤية 2030، وما دعت له التوجهات العالمية الحديثة والندوات والمؤتمرات التي عقدت بهذا الشأن؛ باتت دراسة واقع دور مؤسسات القطاع الأهلي في المسؤولية الاجتماعية نحو الأشخاص ذوي الإعاقة ودرجة ممارسة هذا الدور، سيما أن مؤسسات القطاع الأهلي تتحمل المسؤولية الاجتماعية المباشرة نحو الأشخاص ذوي الإعاقة، ومن الضرورة تذكيرها بمسئولياتها وواجباتها إزاء مجتمعها الذي تنتسب إليه وأفرادها وخاصة الأشخاص ذوي الإعاقة. حيث أشارت الحربي (2004) أن مؤسسات القطاع الأهلي في المملكة العربية السعودية ومنها المدارس الأهلية تمارس مسؤوليتها الاجتماعية تجاه تعيين ذوي الإعاقة في بعض وظائفها بشكل معدوم (منخفض جداً). كما لمس الباحث من خلال نشاطه المجتمعي في مجال رعاية المعاقين أن هناك قصوراً نوعاً ما في القطاع الأهلي خلال الفترة الراهنة تجلى بشكل واضح في تعامله مع توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة وتدريبهم وتأهيلهم للعمل، ودعمهم في المشاريع الصغيرة، ومشاركتهم أنشطتهم. وفي ضوء ذلك تولدت مشكلة الدراسة الحالية التي سعت إلى استقصاء واقع دور مؤسسات القطاع الأهلي في المسؤولية الاجتماعية نحو الأشخاص ذوي الإعاقة من أجل التعرف على نقاط القوة والضعف والتعرف

عـلى دور هـذه المؤسسـات ومسـؤوليتها الاجتماعيـة في تقديـم الخدمـات لـذوي الإعاقـة.

أسئلةُ الدراسة:

حاولـت الدراسـة الحاليـة الإجابـة عـن الأسـئلة التاليـة:

1. مـا واقـع دور مؤسسـات القطـاع الأهـلي في المسـؤولية الاجتماعيـة نحـو الأشـخاص ذوي الإعاقـة؟
2. مـا الفـروق ذات الدلالـة الإحصائيـة عنـد مسـتوى الدلالـة (α=0.05) في متوسـطات تقديـرات أفـراد عينـة الدراسـة حـول واقـع دور مؤسسـات القطـاع الأهـلي في المسـؤولية الاجتماعيـة نحـو الأشـخاص ذوي الإعاقـة باختـلاف متغـير الجنـس؟
3. مـا الفـروق ذات الدلالـة الإحصائيـة عنـد مسـتوى الدلالـة (α=0.05) في متوسـطات تقديـرات أفـراد عينـة الدراسـة حـول واقـع دور مؤسسـات القطـاع الأهـلي في المسـؤولية الاجتماعيـة نحـو الأشـخاص ذوي الإعاقـة باختـلاف متغـير سـنوات الخـبرة؟
4. مـا الفـروق ذات الدلالـة الإحصائيـة عنـد مسـتوى الدلالـة (α=0.05) في متوسـطات تقديـرات أفـراد عينـة الدراسـة حـول واقـع دور مؤسسـات القطـاع الأهـلي في المسـؤولية الاجتماعيـة نحـو الأشـخاص ذوي الإعاقـة باختـلاف متغـير نشـاط المؤسسـة؟

أهدافُ الدراسة:

هدفـت الدراسـة الحاليـة إلى: تعـرف واقـع دور مؤسسـات القطـاع الأهـلي في المسـؤولية الاجتماعيـة نحـو الأشـخاص ذوي الإعاقـة، والكشـف عـن الفـروق ذات الدلالـة الإحصائيـة في متوسـطات تقديـرات أفـراد عينـة الدراسـة حـول واقـع دور مؤسسـات القطـاع الأهـلي في المسـؤولية الاجتماعيـة نحـو الأشـخاص ذوي الإعاقـة باختـلاف متغـيرات (الجنـس، سـنوات الخـبرة ونشـاط المؤسسـة).

أهميةُ الدراسة:

تمثلت أهمية الدراسة من خلال ما يلي:

- إضافـة معلومـات نظريـة في مجال دور مؤسسـات القطـاع الأهـلي في المسـؤولية الاجتماعيـة نحـو الأشـخاص ذوي الإعاقـة تعتـبر إسـهاماً في المعرفـة الإنسـانية وللمكتبـة العربيـة.
- قـد يسـتفيد مـن نتائـج هـذه الدراسـة صنـاع القـرار في وزارة المـوارد البشريـة والتنميـة الاجتماعيـة في المملكـة العربيـة السـعودية لتوجيـه دور مؤسسـات القطـاع الأهـلي في المسـؤولية الاجتماعيـة نحـو الأشـخاص ذوي الإعاقـة.
- يؤمـل أن يسـتفيد مـن نتائـج هـذه الدراسـة التربويـون وأربـاب العمـل في القطـاع الأهـلي في المملكـة العربيـة السـعودية وبالتحديـد مدينـة الريـاض مـن خـلال ربطهـا بمتغـيرات الدراسـة الديمغرافيـة التـي تُسـهم في وضـع معايـير وإسـتراتيجيات لتطويـر دور مؤسسـات

القطاع الأهلي في المسؤولية الاجتماعية نحو الأشخاص ذوي الإعاقة.

- إعداد مقياس المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات نحو الأشخاص ذوي الإعاقة، يتناسب مع البيئة السعودية؛ الأمر الذي يجعل من البحوث المستقبلية أكثر سهولة ويسر.

حدودُ الدراسة:

- اقتصرت الدراسة الحالية على الموظفين العاملين في القطاع الأهلي في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية.
- جرت الدراسة الحالية في العام 1439/ 1440ه الموافق 2018/ 2019م.

مصطلحاتُ الدراسة:

- مؤسساتُ القطاع الأهلي: وهي عبارة عن مؤسسات وشركات خاصة، خاضعة لرأس مال الأفراد ورجال الأعمال ولا تتدخل الحكومة فيها، وتهدف في معظمها إلى الربح (رحماني، 2015، ص: 11)، وفي الدراسة الحالية هي جميع مؤسسات القطاع الأهلي في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية التي تمارس أنشطة مختلفة تعليمية، تجارية، صحية، صناعية، اقتصادية.
- المسؤوليةُ الاجتماعية: وتعرف بأنها الالتزام المستمر من مؤسسات وشركات الأعمال بالتصرف أخلاقياً، والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، والمجتمع المحلي والمجتمع ككل (رحيم، 2009، ص: 34). وإجرائياً في هذه الدراسة: هي المسؤولية والالتزام من مؤسسات القطاع الأهلي في المملكة العربية السعودية نحو الأشخاص ذوي الإعاقة وتقاس من خلال استجابات أفراد عينة الدراسة على الأداة (الاستبانة) التي أعدت لهذا الغرض.
- الأشخاصُ ذوو الإعاقة: هم الأشخاص الذين حبستهم علة ما عن أداء حاجاتهم أو أصابتهم إصابة تؤدي إلى النقص والقصور عن الإنسان السوي في بدنه أو عقله (العازمي، 2014، ص: 14).

الإطارُ النظري والدراسات السابقة:

مفهومُ المسؤولية الاجتماعية:

حظيت المسؤولية الاجتماعية بتعريفاتٍ جمة في الأدب التربوي ومنها: «أنها التزام يتوجب على قطاع الأعمال القيام به تجاه المجتمع وأن من شأن هذا الالتزام أن يعمل على تعظيم الآثار الإيجابية لنشاطات المؤسسة على المجتمع وتخفيض الآثار السلبية لتلك النشاطات إلى أكبر قدر ممكن» (أبو ماضي، 2014، ص: 65)، كما عرفها الزعبي (2015) «بأنها اتجاهات الفرد الإيجابية نحو تنمية مجتمعه وشعوره بالالتزام الذاتي للقيام

بالواجبات الاجتماعية المتنوعة، وما يترتب على تلك الاتجاهات والمشاعر من سلوكيات ممارسة يقوم بها الفرد تجاه نفسه ومجتمعه وبيئته» (ص: 13)، وعرفها مجلس الأعمال العالمي كما ورد في الفحيلة (2018) «بأنها الالتزام المستمر بالعمل والتصرف بشكل أخلاقي في المساهمة في التنمية الاقتصادية وتحسين قوى العمل والمجتمع بشكل عام» (ص: 75).

مجالات دور المؤسسات الاجتماعية نحو المسؤولية الاجتماعية للأشخاصِ ذوي الإعاقة:

قام الباحث بمراجعة العديد من الأدبيات التربوية التي تناولت المسؤولية الاجتماعية مثل الحربي (2004) ورحيم (2009) وأبو ماضي (2014) والعازمي (2014) والزعبي (2015). وعلى ذلك تمكن الباحث من استنتاج مجالات أو أبعاد ومؤشرات دالة على المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الأهلي نحو الأشخاص ذوي الإعاقة على النحو التالي:

المجالُ الأول: دعمُ بيئة العمل للأشخاص ذوي الإعاقة: وتبدو من خلال توفير بيئة عمل صحية وسليمة وآمنة ومراعاة متطلبات السلامة العمالية والبيئية للأشخاص ذوي الإعاقة. وتناسب الرواتب المدفوعة للعمال من الأشخاص ذوي الإعاقة مع طبيعة وظروف العمل. ووجود نظام حوافز ومكافآت للمتميزين من العمال من الأشخاص ذوي الإعاقة، وتوفير التأمين الصحي المناسب لهم ولعائلاتهم، والضمان الاجتماعي لهم. وتوفير المواصلات أو وضع الترتيبات المناسبة لتأمين نقل العمال من الأشخاص ذوي الإعاقة إلى مكان العمل. والمساعدة في تأمين سكن مناسب للعمال من الأشخاص ذوي الإعاقة. وتوفر لوائح منظمة للحقوق والواجبات العمالية للأشخاص ذوي الإعاقة.

المجالُ الثاني: توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة: توفير فرص العمل للأشخاص ذوي الإعاقة المناسبة لقدراتهم وطاقاتهم ورغباتهم، وتشجيع مشاركتهم في العمل وعدم التمييز ضدهم في أماكن عملهم. وتشجيعهم على الانخراط في العمل المناسب لهم ضمن ظروفهم وإمكاناتهم. ودعم وتطوير خطط وأنظمة دمج ذوي الإعاقة في الوظائف.

المجالُ الثالث: تدريب وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة: توفير فرص وبرامج التدريب والتأهيل المناسبة لتطوير مهارات وخبرات الأشخاص ذوي الإعاقة. والتعاون مع الجامعات الرسمية والأهلية في تدريب وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة للعمل. وتوفير فرص وبرامج التدريب والتأهيل المناسبة لتطوير المعلومات والمعرفة المهنية للأشخاص ذوي الإعاقة.

المجالُ الرابع: التمويل: تقديم تمويل مناسب للأشخاص ذوي الإعاقة للزواج وفي بناء البيوت والمنازل. وتوفير الدعم المالي للأشخاص ذوي

الإعاقة في إنشاء مشاريع صغيرة وتأسيسها. وتوفير نظام مناسب لتمويل الأشخاص ذوي الإعاقة من الفقراء والمحتاجين. وتوفير برامج لمنح قروض بشروط ميسرة ومناسبة للأشخاص ذوي الإعاقة. وتقديم الدعم المالي للنوادي الرياضية ومراكز الشباب للأشخاص ذوي الإعاقة. ودعم الأنشطة والمشاريع البحثية مادياً التي تعنى بالأشخاص ذوي الإعاقة وقضاياهم. ودعم المشاريع الحرفية والمنزلية للأشخاص ذوي الإعاقة. ورعاية ودعم المؤتمرات والندوات التي تعالج قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة.

المجال الخامس: الدعم والرعاية الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة: وتبدو من خلال دعم العيادات الصحية والمستشفيات الحكومية بالمعدات الطبية والأدوية والغرف العلاجية للأشخاص ذوي الإعاقة. والمساهمة في حملات التوعية الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم وتقديم الدعم المناسب لهذه الغاية. ودعم مراكز رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة بالمعدات الطبية والصحية والأدوية والعلاجات. ودعم الأشخاص ذوي الإعاقة في شراء المعدات والأجهزة الطبية والتقنية.

المجالُ السادس: دعم التعليم للأشخاص ذوي الإعاقة: وتبدو من خلال تقديم دعم مالي مناسب لتعليم الأشخاص ذوي الإعاقة ومنح خاص للمتفوقين منهم. وتقديم دعم مالي مناسب لتعليم أبناء الأشخاص ذوي الإعاقة. ودعم العملية التعليمية من خلال إنشاء المدارس والمعاهد وبرامج ومراكز رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة وتجهيزها بالمعدات والأجهزة وغيرها. ودعم الطلبة من الأشخاص ذوي الإعاقة في الجامعات والمعاهد العلمية.

وحظيت المسؤولية الاجتماعية باهتمام من قبل الباحثين والمهتمين، وقد توصل الباحث إلى عدة دراسات سابقة أجريت في هذا المجال، ومنها: دراسة الحربي (2004) التي هدفت إلى تعرف درجة المسؤولية الاجتماعية لمدارس التعليم الأهلي بمدينة مكة المكرمة كما يدركها ملاك وإداريو المدارس الأهلية وأولياء الأمور. وتكونت عينة الدراسة من مائتين واثنين وثمانين فرداً. واستخدمت الاستبانة في عملية جمع البيانات. وأظهرت النتائج أن الاتجاه العام لدرجة المسؤولية الاجتماعية لمدارس التعليم الأهلي بمدينة مكة المكرمة كما يدركها أفراد عينة الدراسة جاءت بدرجة تقدير عالية وبمتوسط حسابي بلغ (3.73)، وأشارت النتائج أن ممارسة المدارس الأهلية لمسؤوليتها الاجتماعية تجاه تعيين ذوي الإعاقة في بعض وظائفها تكاد معدومة، وبينت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الدرجة الكلية للمسؤولية الاجتماعية تعزى لمتغيرات الجنس والعُمر والمؤهل العلمي.

وأجرى بزبز (2014) دراسة هدفت إلى تعرف

أثر المسؤولية الاجتماعية للشركات على الخدمات الخيرية في المؤسسات غير الربحية في الأردن. وتكونت عينة الدراسة من خمسة وسبعين مديراً ورئيس قسم في المؤسسات الخيرية. واستخدمت الاستبانة لجمع البيانات. وأظهرت النتائج أن الشركات الداعمة للمسؤولية الاجتماعية تمارس بعد المسؤولية الأخلاقية في مستوى مرتفع، وفي بعد المسؤولية الذاتية بدرجة متوسطة، وتوجه الشركات دعمها إلى كل من خدمات الرعاية الاجتماعية للمنتفعين والخدمات التعليمية والطبية والأساسية بدرجة متوسطة.

وهدفت دراسة العازمي (2014) إلى تعرف المسؤولية الاجتماعية تجاه الإعاقات العقلية من منظور فقهي مقارنة مع القانون الكويتي. واستخدم المنهج الاستقرائي والوصفي والتحليلي المقارن والاستنتاجي النقدي. وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة إعادة النظر في القوانين لشؤون المعاقين عقلياً، وضرورة التوسع أكثر في المواد المتعلقة بهم، وضرورة تكوين مؤسسات خاصة للعناية بهذه الفئة من المجتمع.

وأجرى الشمري (2015) دراسة هدفت إلى تعرف المسؤولية الاجتماعية لدى طلاب جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية في المملكة العربية السعودية. وتكونت عينة الدراسة من أربعمائة وواحد وثمانين طالباً. واستخدم مقياس المسؤولية الاجتماعية للحارثي (1416ه). وأظهرت النتائج أن المسؤولية الاجتماعية لدى طلاب جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بلغت متوسط حسابي (2.60) وبدرجة تقدير عالية.

هدفت دراسة ماندال واوسيه (Mandal & Ose, 2015) التي تم إجراؤها في النرويج إلى الكشف عن مستوى المسؤولية الاجتماعية للشركات العاملة في القطاعات الاقتصادية المختلفة نحو الأشخاص من ذوي الإعاقة. وتكونت عينة الدراسة من أربعمائة وسبعة عشر فرداً من المديرين والموظفين العاملين في عدد من الشركات في القطاعات الاقتصادية المختلفة. ولتحقيق هدف الدراسة، استخدمت الاستبانة والمقابلة الشخصية. وكشفت نتائج الدراسة أن مستوى المسؤولية الاجتماعية للشركات العاملة في القطاعات الاقتصادية المختلفة نحو الأشخاص من ذوي الإعاقة كان مرتفعاً من وجهة نظر المدراء والعاملين، وأظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لنوع القطاع الاقتصادي (الصناعي، التجاري، الخدمات) في تصورات أفراد عينة الدراسة حول مستوى المسؤولية الاجتماعية للشركات العاملة في القطاعات الاقتصادية المختلفة نحو الأشخاص من ذوي الإعاقة.

وقام عفيفي (2016) بإجراء دراسة هدفت إلى تعرف المسؤولية الاجتماعية نحو ذوي الإعاقة في المجتمع المصري من حيث حجم الظاهرة كمًا وكيفًا وانعكاساتها على المجتمع، وأهمية

إدماج ذوي الإعاقة في المجتمع ورعايتهم رعاية كاملة وتمكينهم من نيل حقوقهم المشروعة أسوة بغير المعاقين. وأظهرت النتائج أن فئة ذوي الإعاقة يشكلون نسبة تصل إلى نحو (10٪) من عدد السكان في المجتمع المصري. وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل دور الاتحادات النوعية لرعاية ذوي الإعاقة في مصر، والدعوة إلى إتاحة فرص العمل اللائقة لذوي الإعاقة المؤهلين وإعادة النظر في برامج التأهيل المهني لذوي الإعاقة، وزيادة نسبة الـ (5٪) لتشغيل ذوي الإعاقة ورفعها إلى (10٪) من عدد العاملين من غير المعاقين في مختلف مجالات العمل، وتفعيل دور الأخصائي في فريق العمل التأهيلي لرعاية ذوي الإعاقة، والتركيز على عمل المشروعات الصغيرة للشباب ذوي الإعاقة، وعدم الاستبعاد الاجتماعي لذوي الإعاقة تحت أي مبررات بوصف توفير حق العمل، وتمكين ذوي الإعاقة، والرعاية الصحية والتعليمية والنفسية لهم لتحقيق العيش والحرية، والكرامة الإنسانية لترسيخ العدالة الاجتماعية.

وأجرى بارينوفو وتوريس-(Barrionue-vo & Torres, 2017) دراسة في الأكوادور هدفت إلى التعرف على المسؤولية الاجتماعية للشركات العاملة في القطاعات التجارية المختلفة نحو الأشخاص ذوي الإعاقة. واستخدمت الدراسة منهجية دراسة الحالة حيث تم العمل على اختيار إحدى الشركات الكبيرة العاملة في النشاطات الاقتصادية المختلفة: الصناعة، التجارة، الخدمات. وتم العمل على استخدام المنهجية النوعية المستندة إلى مراجعة الوثائق الرسمية الخاصة بالشركة. وأجابت عينة مكونة من ثلاثمائة وأحد عشر موظفاً من الموظفين العاملين في الشركة على استبانة خاصة بالاتجاهات نحو توظيف الأشخاص من ذوي الإعاقة. وبينت نتائج الدراسة أن الشركة تتضمن عدة بنود في سياساتها التوظيفية تشجع على دمج الأشخاص من ذوي الاعاقة في هيكلها التنظيمي، وأظهرت النتائج أن الشركة المبحوثة في الدراسة الحالية تشجع على توظيف الأشخاص من ذوي الإعاقة في القطاعات الخدمية والتجارية مقارنة مع الصناعية.

وأجرى بيريز وروميو ويبس-بالدو (Perez, Romeo & Yepes-Baldó, 2018) دراسة في إسبانيا هدفت إلى الكشف عن السياسات التنظيمية الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات العاملة في القطاعات

التجارية المختلفة المتعلقة بدمج وتوظيف الأشخاص من ذوي الإعاقة. واستخدمت الدراسة المنهجية النوعية القائمة على تحليل الوثائق الرسمية حيث تم اختيار عينة قصدية مكونة من سبع شركات كبيرة ومتوسطة عاملة في القطاعات الاقتصادية المختلفة. ولتحقيق هدف الدراسة، تم استخدام تحليل المحتوى. وبينت النتائج أن السياسة التنظيمية للشركات المشاركة في الدراسة تشتمل على عدة بنود في سياساتها التوظيفية تشجع على دمج الأشخاص من ذوي الإعاقة، وأن هذه البنود مستمدة من السياسة الوطنية، وأظهرت النتائج عدم وجود فروق تعزى إلى نوع القطاع الاقتصادي في السياسات التنظيمية الخاصة بدمج وتوظيف الأشخاص من ذوي الإعاقة.

تعقيب على الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة التي تم دور مؤسسات المجتمع الأهلي في تقديم خدمات لذوي الإعاقة في مجالات متعددة مثل مجال التعليم الأهلي، والشركات، وطلاب الجامعات، والسياسات التنظيمية الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية، وتختلف الدراسات الحالية عن الدراسات السابقة الأخرى في أنها تتناول المسؤولية الاجتماعية من منظور متكامل، يتضمن مؤسسات ذات مجالات وخدمات وأنشطة مختلفة وأفراد لديهم خبرات متنوعة.

منهجيةُ الدراسة وإجراءاتها:

منهجُ الدراسة:

استخدم الباحث في الدراسة الحالية المنهج الوصفي بالأسلوب المسحي الذي يُعد من أكثر طرق البحث شيوعاً في المجال الاجتماعي والتربوي والنفسي. ويهدف إلى وصف الواقع كما هو ويعبّر عنه تعبيراً كمياً ولفظياً (مطاوع وخليفة، 2014).

عينةُ الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من ثلاثمائة وسبعة عاملين من العاملين في القطاع الأهلي في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية، وقد تم اختيارهم بالطريقة القصدية؛ نظراً لموافقتهم على المشاركة في تطبيق أداة الدراسة والاستجابة عليها وسهولة الوصول إليهم، وقد تكونت عينة الدراسة من الذكور والإناث ذوي الخبرات المختلفة، ومن مؤسسات أهلية لها أنشطة مختلفة (تجارية، صحية، تعليمية، صناعية، اقتصادية) والجدول (1) يوضح توزيع أفراد الدراسة وفقاً لمتغيرات الدراسة.

الجدول (1):

توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للتكرارات والنسب المئوية حسب متغيرات الدراسة

المتغيرات	الفئات	التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	165	%53.7
	انثى	142	%46.3
الخبرة الوظيفية	أقل من 5 سنوات	143	%46.6
	من 5-10	124	%40.4
	أكثر من 10 سنوات	40	%13.0
نشاط المؤسسة	تجاري	74	%24.1
	صحي	59	%19.2
	تعليمي	53	%17.3
	صناعي	51	%16.6
	اقتصادي	70	%22.8
	المجموع الكلي لأفراد عينة الدراسة	307	%100.0

أداةُ الدراسة: الاستبانة

أُعدت أداة الدراسة الاستبانة بالاعتمادِ على الأدب التربوي والدراسات السابقة مثل الحربي (2004) ورحيم (2009) وأبو ماضي (2014) والعازمي (2014) والزعبي (2015) في كيفية تحديد مجالات ومؤشرات واقع دور مؤسسات القطاع الأهلي في المسؤولية الاجتماعية نحو الأشخاص ذوي الإعاقة، وكيفية بناء فقرات الأداة لتناسب طبيعة الدراسة الحالية وأهدافها. وتكونت الاستبانة من قسمين، يشمل القسم الأول، البيانات الديمغرافية المتعلقة بالمستجيب، وشرحاً لهدف الاستبانة وطريقة الإجابة عليها. ويشمل القسم الثاني، فقرات الاستبانة وعددها إحدى وثلاثون فقرة توزعت في ستة مجالات، هي المجال الأول: دعم بيئة العمل للأشخاص ذوي الإعاقة وفقراته (1-7). المجال الثاني: توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة وفقراته (8-11). المجال الثالث: تدريب وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة وفقراته (12-14). المجال الرابع: التمويل وفقراته (15-23). والمجال الخامس: الدعم والرعاية الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة وفقراته (24-27). والمجال السادس: دعم التعليم للأشخاص ذوي الإعاقة وفقراته (28-31). وعلى المستجيب أن يحدد درجة موافقته على كل فقرة من بين البدائل (كبيرة جداً، كبيرة، متوسطة، قليلة، قليلة جداً)، من خلال وضع

إشارة (√) أمام كل فقرة من فقرات الأداة على التدرج السابق. وصححت الأداة بإعطاء الأوزان الآتية: (5، 4، 3، 2، 1) للدرجات السابقة الذكر. وقد تراوحت درجات الأداة بين الدرجة الحادية والثلاثين لتمثل أقل درجة، والدرجة الخامسة والخمسين بعد المائة لتمثل أعلى درجة في الأداة. ولتفسير تقديرات أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات الأداة ومجالاتها والدرجة الكلية للأداة، تم استخدام المعادلة الآتية:

$$\text{طول الفئة} = \frac{\text{الحد الأعلى – الحد الأدنى (للتدرج)}}{\text{عدد الفئات المفترضة}} = \frac{5-1}{3} = \frac{4}{3} = 1.33$$

- من (1 – 2.33) بدرجة منخفضة.
- أعلى من (2.33 – 3.67) بدرجة متوسطة.
- أعلى من (3.67 – 5.00) بدرجة مرتفعة.

صدقُ أداة الدراسة وثباتها:

1. **صدقُ المحتوى:** تم التحقق من صدق محتوى أداة الدراسة بعرضها في صورتها الأولية على عشرة محكمين من أصحاب التخصص والخبرة في مجال التربية الخاصة والقياس والتقويم في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. وذلك بهدف مراجعة الأداة من حيث الصياغة اللغوية والعلمية وملاءمة الفقرات لمحتوى المجال والأداة ككل. وبناءً على آراء المحكمين ومقترحاتهم تم القيام بإجراء بعض التعديلات اللغوية في صياغة الفقرات التي أجمع عليها (80٪) من المحكمين على أهمية تعديلها بما يتناسب مع أهداف الدراسة وأغراضها. وقد عُنِيَ الباحث بالملاحظات والمقترحات التي وردت من المحكمين وأخذها بعين الاعتبار. وبذلك تم إخراج الأداة بالصورة النهائية.

2. **الثباتُ:** للتأكد من ثبات أداة الدراسة. تم التحقق باستخدام طريقة الاختبار وإعادة الاختبار (test-retest) بتطبيق المقياس، وإعادة تطبيقه بعد أسبوعين على مجموعة من خارج عينة الدراسة مكوّنة من (30) عاملاً من العاملين في القطاع الأهلي في مدينة الرياض. وتم حساب معامل ارتباط بيرسون بين درجات المفحوصين على الأداة في مرتي التطبيق على الدرجة الكلية للأداة وبلغت (0.91). كما حُسب معامل الثبات بطريقة الاتساق الداخلي باستخدام معادلة «كرونباخ ألفا» (Cronbach's Alpha) للأداة وبلغ معامل الثبات للأداة ككل بهذه الطريقة (0.89). كما حُسبت معاملات الثبات بالطريقتين لمجالات أداة الدراسة، والجدول (2) يبين ذلك.

الجدول (2):
معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا وثبات الإعادة للمجالات والدرجة الكلية

المجال	ثبات الإعادة	الاتساق الداخلي
دعم بيئة العمل للأشخاص ذوي الإعاقة	0.88	0.70
توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة	0.91	0.80
تدريب وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة	0.92	0.73
التمويل	0.90	0.88
الدعم والرعاية الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة	0.87	0.86
دعم التعليم للأشخاص ذوي الإعاقة	0.86	0.88

ويلاحظ من الجدول (2) أن قيم معاملات الثبات لأداة الدراسة بالطريقتين كانت مرتفعة، واعتبرت هذه القيم ملائمة لغايات هذه الدراسة والوثوق بأداة الدراسة لتطبيقها على عينة الدراسة وجمع البيانات.

أساليبُ المعالجة الإحصائية:

للإجابة عن السؤال الأول، حُسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة حول واقع دور مؤسسات القطاع الأهلي في المسؤولية الاجتماعية نحو الأشخاص ذوي الإعاقة. وللإجابة عن السؤال الثاني استخدم اختبار «ت « للكشف عن الفروق الإحصائية في واقع دور مؤسسات القطاع الأهلي في المسؤولية الاجتماعية نحو الأشخاص ذوي الإعاقة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة باختلاف فئات متغير الجنس، واستخدم اختبار « تحليل التباين الأحادي» للكشف عن الفروق الإحصائية باختلاف فئات متغيريّ سنوات الخبرة ونشاط المؤسسة، وطريقة «المقارنات البعدية – شيفيه» للكشف عن الفروق الإحصائية باختلاف فئات متغير نشاط المؤسسة.

نتائجُ الدراسة ومناقشتها:

نتائجُ السؤال الأول ومناقشتها:

والذي نص على «ما واقع دور مؤسسات القطاع الأهلي في المسؤولية الاجتماعية نحو الأشخاص ذوي الإعاقة؟»

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور مؤسسات القطاع الأهلي في المسؤولية الاجتماعية نحو الأشخاص ذوي الإعاقة. والجدول (3) يوضح ذلك.

الجدول (3):

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور مؤسسات القطاع الأهلي في المسؤولية الاجتماعية نحو الأشخاص ذوي الإعاقة مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	المستوى
1	2	توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة	3.65	.7760	متوسطة
2	3	تدريب وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة	3.64	.7120	متوسطة
3	1	دعم بيئة العمل للأشخاص ذوي الإعاقة	3.56	.6100	متوسطة
4	5	الدعم والرعاية الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة	3.42	.9480	متوسطة
5	4	التمويل	3.41	.7400	متوسطة
6	6	دعم التعليم للأشخاص ذوي الإعاقة	3.30	.9980	متوسطة
		الدرجة الكلية	3.49	.5030	متوسطة

يبين الجدول (3) أن المتوسطات الحسابية لمجالات أداة الدراسة قد تراوحت بين (3.30-3.65)، حيث جاء المجال الثاني «توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة» في المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي بلغ (3.65) وانحراف معياري (0.776) وبدرجة تقدير متوسطة. تلاه في المرتبة الثانية المجال الثالث «تدريب وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة» بمتوسط حسابي بلغ (3.64) وانحراف معياري (0.712) وبدرجة تقدير متوسطة. وجاء المجال الأول «دعم بيئة العمل للأشخاص ذوي الإعاقة» في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ (3.56) وانحراف معياري (0.610) وبدرجة تقدير متوسطة. ثم جاء في المرتبة الرابعة المجال الخامس «الدعم والرعاية الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة» بمتوسط حسابي بلغ (3.42) وانحراف معياري (0.948) وبدرجة تقدير متوسطة. تلاه في المرتبة الخامسة المجال الرابع «التمويل» بمتوسط حسابي بلغ (3.41) وانحراف معياري (0.740) وبدرجة تقدير متوسطة. بينما جاء المجال السادس «دعم التعليم للأشخاص ذوي الإعاقة» في المرتبة السادسة والأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.30) وانحراف معياري (0.998) وبدرجة تقدير متوسطة. أما الدرجة الكلية لدور مؤسسات القطاع الأهلي في المسؤولية الاجتماعية نحو الأشخاص ذوي الإعاقة جاءت بمتوسط حسابي بلغ (3.49) وانحراف معياري (0.503) وبدرجة تقدير متوسطة. وتشير هذه النتيجة إلى أن دور مؤسسات القطاع الأهلي في المسؤولية الاجتماعية نحو الأشخاص ذوي الإعاقة لم يرتقِ إلى المستوى

المطلوب على الرغم من تطور قطاع الأعمال وكذلك تطور رعاية ذوي الإعاقة في المملكة، ويحتاج إلى مزيد من التطوير في ضوء معايير عالمية للنهوض بدور مؤسسات القطاع الأهلي في المسؤولية الاجتماعية نحو الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال توظيفهم وتدريبهم وتقديم الدعم المالي والتعليم الكافي لهم للوصول بهم إلى أعلى درجة ممكنة من الاندماج في المجتمع. وقد يعزى ذلك إلى قلة وجود المستشارين ذوي الكفاءة العالية في مجال المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الأهلي ودورها في دعم ذوي الإعاقة، وعدم الاستفادة من التجارب العالمية في هذا المجال. ولعل غياب البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات كما أوضحه العازمي (2014) يؤثر على برامج المؤسسات والشركات في التعاون بمجال دعم الأشخاص ذوي الإعاقة وتوظيفهم وتدريبهم ورعايتهم. ولذلك فإن الباحث الحالي يرى أن فكرة المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات وشركات القطاع الأهلي تقوم على ضرورة خلق نوع من التناغم بين المصالح المتناقضة المتجسدة بالربحية من جهة وضرورة مراعاة مصلحة المجتمع من جهة أخرى ولابد أن تدعم الجهات والقطاعات الحكومية هذه الفكرة.

واختلفت النتائج الحالية مع نتائج دراسة الحربي (2004) حيث أظهرت أن الاتجاه العام لدرجة المسؤولية الاجتماعية لمدارس التعليم الأهلي كما يدركها أفراد عينة الدراسة جاءت بدرجة تقدير عالية، واختلفت معها في نتيجة أن ممارسة المدارس الأهلية لمسؤوليتها الاجتماعية تجاه تعيين ذوي الإعاقة في بعض وظائفها تكاد معدومة. وقد يعود هذا الاختلاف إلى الفترة الزمنية الطويلة بين إجراء دراسة الحربي والدراسة الحالية حيث سعت المملكة العربية السعودية لمواكبة المستجدات الحديثة في مجال رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة وتفعيل دورهم بالشراكة مع مؤسسات القطاع الأهلي. واتفقت مع نتائج دراسة بزبز (2014) التي أظهرت أن الشركات الداعمة للمسؤولية الاجتماعية تمارس بعد المسؤولية الذاتية بدرجة متوسطة، في حين اختلفت معها في بعد المسؤولية الأخلاقية الذي جاء بمستوى مرتفع. واختلفت مع نتائج دراسة الشمري (2015) التي أظهرت أن المسؤولية الاجتماعية لدى طلاب جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية جاءت بدرجة تقدير عالية، ويعود هذا الاختلاف إلى طبيعة المجتمع المستهدف وخصائصه، ودراسة ماندال واوسيه (Mandal & Ose, 2015) التي كشفت أن مستوى المسؤولية الاجتماعية للشركات العاملة في القطاعات الاقتصادية المختلفة نحو الأشخاص من ذوي الإعاقة كان مرتفعاً، وقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات كل مجال على حدة، حيث كانت على النحو التالي:

المجالُ الأول: دعم بيئة العمل للأشخاص ذوي الإعاقة

الجدول (4):

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بمجال دعم بيئة العمل للأشخاص ذوي الإعاقة مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الترتيب	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الدرجة
1	4	توفير التأمين الصحي المناسب للعمال من الأشخاص ذوي الإعاقة وعائلاتهم، والضمان الاجتماعي.	3.94	.9000	متوسطة
2	1	توفير بيئة عمل صحية وسليمة وآمنة ومراعاة متطلبات السلامة العمالية والبيئية للأشخاص ذوي الإعاقة.	3.68	1.065	متوسطة
3	2	تناسب الرواتب المدفوعة للعمال من الأشخاص ذوي الإعاقة مع طبيعة وظروف العمل.	3.63	1.009	متوسطة
4	3	وجود نظام حوافز ومكافآت للمتميزين من العمال من الأشخاص ذوي الإعاقة.	3.63	.9730	متوسطة
5	5	توفير المواصلات أو وضع الترتيبات المناسبة لتأمين نقل العمال من الأشخاص ذوي الإعاقة إلى مكان العمل.	3.43	1.046	متوسطة
6	6	المساعدة في تأمين سكن مناسب للعمال من الأشخاص ذوي الإعاقة.	3.41	1.004	متوسطة
7	7	توفر لوائح منظمة للحقوق والواجبات العمالية للأشخاص ذوي الإعاقة.	3.22	1.080	متوسطة

يبين الجدول (4) أن المتوسطات الحسابية للفقرات المتعلقة بمجال دعم بيئة العمل للأشخاص ذوي الإعاقة، قد تراوحت بين (3.22-3.94)، حيث جاءت الفقرة رقم (4) والتي نصت على « توفير التأمين الصحي المناسب للعمال من الأشخاص ذوي الإعاقة وعائلاتهم، والضمان الاجتماعي» في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.94) وانحراف معياري (0.900) وبدرجة تقدير متوسطة. وهذا يدل على تفاوت بين مؤسسات القطاع الأهلي في توفير التأمين الصحي المناسب والضمان الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة وعائلاتهم، وربما يعود ذلك إلى كثرة المستلزمات الطبية والعلاجية لذوي الإعاقة لذلك لا يغطي التأمين الصحي تلك المستلزمات، مما يستوجب على الجهات المسؤولة في الدولة متابعة هذه القضية وضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في التأمين الصحي المناسب لهم ولعائلاتهم والضمان الاجتماعي كذلك لتوفير سبل العيش الكريم لهم. وجاءت الفقرة رقم (1) والتي نصت على «توفير بيئة عمل صحية وسليمة وآمنة ومراعاة

متطلبات السلامة العمالية والبيئية للأشخاص ذوي الإعاقة» في المرتبة الثانية وبمتوسط حسابي بلغ (3.68) وانحراف معياري (1.065) وبدرجة تقدير متوسطة. وقد يعزى ذلك إلى قلة وجود الخبراء والمستشارين في مجال السلامة العامة للعمال من ذوي الإعاقة. بينما جاءت الفقرة رقم (7) والتي نصت على «توفر لوائح منظمة للحقوق والواجبات العمالية للأشخاص ذوي الإعاقة» في المرتبة السابعة والأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.22) وانحراف معياري (1.080) وبدرجة تقدير متوسطة. ولتفسير هذه النتيجة قام الباحث بزيارة بعض مؤسسات القطاع الأهلي ومقابلة بعض العاملين من ذوي الإعاقة ووجد أن هناك بعض الأدلة التي تستخدم لبيان لوائح منظمة للحقوق والواجبات العمالية للأشخاص ذوي الإعاقة ولكنها غير معلنة ولا يوجد لوحات إعلانية أو جداريات معلنة بخصوص ذلك.

المجالُ الثاني: توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة

الجدول (5):

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بمجال توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الترتيب	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	9	تشجيع مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل وعدم التمييز ضدهم في أماكن عملهم.	3.69	.8860	متوسطة
2	8	توفير فرص العمل للأشخاص ذوي الإعاقة المناسبة لقدراتهم وطاقاتهم ورغباتهم.	3.68	.9980	متوسطة
3	10	تشجيع الأشخاص ذوي الإعاقة على الانخراط في العمل المناسب لهم ضمن ظروفهم وإمكاناتهم.	3.67	.9640	متوسطة
4	11	دعم وتطوير خطط وأنظمة دمج ذوي الإعاقة في الوظائف.	3.57	1.062	متوسطة

يبينُ الجدول (5) أن المتوسطات الحسابية للفقرات المتعلقة بمجال توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة، قد تراوحت بين (3.57-3.69)، حيث جاءت الفقرة رقم (9) والتي نصت على « تشجيع مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل وعدم التمييز ضدهم في أماكن عملهم» في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.69) وانحراف معياري (0.886) وبدرجة تقدير متوسطة. وقد يعزى ذلك إلى وجود إجراءات وقوانين صارمة من الدولة بحق كل من يمارس التمييز العنصري ضد العمال المعاقين. وجاءت الفقرة رقم (8) والتي نصت على «توفير فرص العمل للأشخاص ذوي الإعاقة المناسب لقدراتهم وطاقاتهم ورغباتهم» في المرتبة الثانية وبمتوسط حسابي بلغ (3.68) وانحراف معياري (0.998) وبدرجة تقدير متوسطة.

وربما يعود ذلك إلى تبني بعض مؤسسات القطاع الأهلي للتوجهات العالمية وتوجهات المملكة في توفير فرص عمل مناسبة للأشخاص ذوي الإعاقة دون التأثير على جودة العمل. بينما جاءت الفقرة رقم (11) والتي نصت على « دعم وتطوير خطط وأنظمة دمج ذوي الإعاقة في الوظائف» في المرتبة السابعة والأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.57) وانحراف معياري (1.062) وبدرجة تقدير متوسطة. وقد يعزى ذلك إلى نقص أو ندرة وجود الخبراء والمستشارين في مجال دعم وتطوير خطط وأنظمة دمج ذوي الإعاقة في الوظائف؛ حيث يحتاج ذلك إلى خبراء في المجال لضمان التحسين والتطوير في الخطط التي تضمن دمج ذوي الإعاقة في العمل بكل كفاءة واقتدار. واتفقت النتائج الحالية مع نتائج دراسة بارينوفو وتوريس (Barrionuevo & Torres, 2017) التي بينت أن الشركات والمؤسسات تتبنى سياسات خاصة في توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة.

المجالُ الثالث: تدريب وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة

الجدول (6):

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بمجال تدريب وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الترتيب	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	13	التعاون مع الجامعات الرسمية والأهلية في تدريب وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة للعمل.	3.72	.9000	متوسطة
2	14	توفير فرص وبرامج التدريب والتأهيل المناسبة لتطوير المعلومات والمعرفة المهنية للأشخاص ذوي الإعاقة.	3.64	1.067	متوسطة
3	12	توفير فرص وبرامج التدريب والتأهيل المناسبة لتطوير مهارات وخبرات الأشخاص ذوي الإعاقة.	3.57	.9920	متوسطة

يبين الجدول (6) أن المتوسطات الحسابية للفقرات المتعلقة بمجال تدريب وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة، قد تراوحت بين (3.57-3.72)، حيث جاءت الفقرة رقم (13) والتي نصت على «التعاون مع الجامعات الرسمية والأهلية في تدريب وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة للعمل» في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.72) وانحراف معياري (0.900) وبدرجة تقدير متوسطة. ولعل ذلك يعود إلى قلة وعي الجامعات وإغفالها لدورها المجتمعي المهم في تبني البرامج التدريبية المستمرة لتدريب وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة للعمل.

وجاءت الفقرة رقم (14) والتي نصت على« توفير فرص وبرامج التدريب والتأهيل المناسبة لتطوير المعلومات والمعرفة المهنية للأشخاص ذوي الإعاقة» في المرتبة الثانية وبمتوسط حسابي بلغ (3.64) وانحراف معياري (1.067) وبدرجة تقدير متوسطة. ولعل ذلك يعود إلى أن الجامعات تركز فقط على برامج التدريب والتأهيل المناسبة لتطوير المعلومات والمعرفة المهنية للأشخاص ذوي الإعاقة. بينما جاءت الفقرة رقم (12) والتي نصت على « توفير فرص وبرامج التدريب والتأهيل المناسبة لتطوير مهارات وخبرات الأشخاص ذوي الإعاقة» في المرتبة الثالثة والأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.57) وانحراف معياري (0.992) وبدرجة تقدير متوسطة. ولعل ذلك يعود إلى قلة وعي الجامعات بأهمية برامج التدريب والتأهيل المناسبة لتطوير مهارات وخبرات الأشخاص ذوي الإعاقة.

المجالُ الرابع: التمويل

الجدول (7):

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بمجال التمويل مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الترتيب	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الدرجة
1	15	تقديم تمويل مناسب للأشخاص ذوي الإعاقة للزواج.	3.46	1.007	متوسطة
2	18	توفير نظام مناسب لتمويل الأشخاص ذوي الإعاقة من الفقراء والمحتاجين.	3.45	9830.	متوسطة
3	19	توفير برامج لمنح قروض بشروط ميسرة ومناسبة للأشخاص ذوي الإعاقة.	3.43	0.989	متوسطة
4	22	دعم المشاريع الحرفية والمنزلية للأشخاص ذوي الإعاقة.	3.42	1.083	متوسطة
5	17	تقديم تمويل للأشخاص ذوي الإعاقة في بناء البيوت والمنازل.	3.40	1.022	متوسطة
6	21	دعم الأنشطة والمشاريع البحثية مادياً التي تعنى بالأشخاص ذوي الإعاقة وقضاياهم.	3.40	1.015	متوسطة
7	16	الدعم المالي للأشخاص ذوي الإعاقة في إنشاء مشاريع صغيرة وتأسيسها.	3.39	1.022	متوسطة
8	20	تقديم الدعم المالي للنوادي الرياضية ومراكز الشباب للأشخاص ذوي الإعاقة.	3.36	1.062	متوسطة
9	23	رعاية ودعم المؤتمرات والندوات التي تعالج قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة.	3.36	1.062	متوسطة

يبينُ الجدول (7) أن المتوسطات الحسابية للفقرات المتعلقة بمجال التمويل، قد تراوحت بين (3.36-3.46)، حيث جاءت الفقرة رقم (15) والتي نصت على «تقديم تمويل مناسب للأشخاص ذوي الإعاقة للزواج» في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.46) وانحراف معياري (1.007) وبدرجة تقدير متوسطة. وربما يعود ذلك إلى مشاركة بعض مؤسسات القطاع الأهلي في دعم الأشخاص ذوي الإعاقة وتشجيعهم على الزواج تحقيقاً لمتطلبات الجانب الإنساني وإشباع رغباتهم في استقرارهم العاطفي وتكوين أسره. وجاءت الفقرة رقم (18) والتي نصت على «توفير نظام مناسب لتمويل الأشخاص ذوي الإعاقة من الفقراء والمحتاجين» في المرتبة الثانية وبمتوسط حسابي بلغ (3.45) وانحراف معياري (0.983) وبدرجة تقدير متوسطة. وربما يعزى ذلك إلى النظام الإسلامي السائد في المملكة العربية السعودية والتكافل والترابط الاجتماعي الثقافي في المجتمع السعودي القائم على مساعدة الفقراء والمحتاجين بشكل عام ومنهم الأشخاص ذوي الإعاقة من الفقراء والمحتاجين وذلك لمساعدتهم على العيش الكريم دون نقص أو شعور بالدونية. بينما جاءت الفقرة رقم (23) والتي نصت على «رعاية ودعم المؤتمرات والندوات التي تعالج قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة» في المرتبة التاسعة والأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.36) وانحراف معياري (1.062) وبدرجة تقدير متوسطة. وقد يعزى ذلك إلى اعتقاد أصحاب ومُلاك المؤسسات الأهلية أن هناك جوانب للاهتمام بالأشخاص ذوي الإعاقة أكثر أهمية من دعم المؤتمرات والندوات التي تعالج قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة، وأن هذا الأمر هو مسؤولية القطاعات والجهات الحكومية.

المجالُ الخامس: الدعم والرعاية الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة

الجدول (8):

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بمجال الدعم والرعاية الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الترتيب	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	26	المساهمة في حملات التوعية الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم وتقديم الدعم المناسب لهذه الغاية.	3.44	1.044	متوسطة
2	25	دعم العيادات الصحية والمستشفيات الحكومية بالمعدات الطبية والأدوية والغرف العلاجية للأشخاص ذوي الإعاقة.	3.42	1.021	متوسطة
3	27	دعم مراكز رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة بالمعدات الطبية والصحية والأدوية والعلاجات.	3.42	1.040	متوسطة
4	24	دعم الأشخاص ذوي الإعاقة في شراء المعدات والأجهزة الطبية والتقنية.	3.41	1.067	متوسطة

يبين الجدول (8) أن المتوسطات الحسابية للفقرات المتعلقة بمجال الدعم والرعاية الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة، قد تراوحت بين (3.41-3.44)، حيث جاءت الفقرة رقم (26) والتي نصت على « المساهمة في حملات التوعية الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم وتقديم الدعم المناسب لهذه الغاية « في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.44) وانحراف معياري (1.044) وبدرجة تقدير متوسطة. ويعود ذلك إلى الوعي العالمي والمحلي المتمثل بالمملكة العربية السعودية في مجال الصحة وخدماتها لأفراد المجتمع وتقديم الأنسب والأفضل من خدمات الرعاية الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم. وجاءت الفقرة رقم (25) والتي نصت على «دعم العيادات الصحية والمستشفيات الحكومية بالمعدات الطبية والأدوية والغرف العلاجية للأشخاص ذوي الإعاقة» في المرتبة الثانية وبمتوسط حسابي بلغ (3.42) وانحراف معياري (1.021) وبدرجة تقدير متوسطة. ويعزى ذلك إلى جهود المملكة في حث مؤسسات القطاع الأهلي على المشاركة والتعاون في تقديم دعم لمراكز رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة بالمعدات الطبية والصحية والأدوية والعلاجات كنوع من الخدمة المجتمعية. بينما جاءت الفقرة رقم (24) والتي نصت على «دعم الأشخاص ذوي الإعاقة في شراء المعدات والأجهزة الطبية والتقنية» في المرتبة الرابعة والأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.41) وانحراف معياري (1.067) وبدرجة تقدير متوسطة. وربما يعود ذلك إلى ارتفاع التكاليف المادية لشراء هذه المعدات والأجهزة؛ لذلك يرى مُلاك ومديرو ورؤساء مؤسسات القطاع الأهلي أن شراء هذه المعدات والأجهزة يُشكل عبئًا ماليًّا كبيرًا عليهم، وأن الجهات والقطاعات الحكومية هي المسؤولة عن شرائها وتأمينها للأشخاص ذوي الإعاقة.

المجالُ السادس: دعم التعليم للأشخاص ذوي الإعاقة

الجدول (9):

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بمجال دعم التعليم للأشخاص ذوي الإعاقة مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الترتيب	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	28	تقديم دعم مالي مناسب لتعليم الأشخاص ذوي الإعاقة ومنح خاص للمتفوقين منهم.	3.43	1.053	متوسطة
2	31	دعم الطلبة من ذوي الإعاقة في الجامعات والمعاهد العلمية.	3.30	1.141	متوسطة
3	29	تقديم دعم مالي مناسب لتعليم أبناء الأشخاص ذوي الإعاقة.	3.26	1.217	متوسطة
4	30	دعم العملية التعليمية من خلال إنشاء المدارس والمعاهد وبرامج ومراكز رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة وتجهيزها بالمعدات والأجهزة وغيرها.	3.23	1.234	متوسطة

يبين الجدول (9) أن المتوسطات الحسابية للفقرات المتعلقة بمجال دعم التعليم للأشخاص ذوي الإعاقة، قد تراوحت بين (3.23-3.43)، حيث جاءت الفقرة رقم (28) والتي نصت على «تقديم دعم مالي مناسب لتعليم الأشخاص ذوي الإعاقة ومنح خاص للمتفوقين منهم» في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.43) وانحراف معياري (1.053) وبدرجة تقدير متوسطة. وربما يعود ذلك إلى معرفة ودراية المسؤولين في مؤسسات القطاع الأهلي بأهمية الاستثمار في رأس المال البشري، وأن المتفوقين هم عماد الأمة وثروة قومية للوطن، لذلك يبادرون لتقديم الدعم والمنح للطلبة المتفوقين للأشخاص من ذوي الإعاقة. وجاءت الفقرة رقم (31) والتي نصت على « دعم الطلبة من ذوي الإعاقة في الجامعات والمعاهد العلمية» في المرتبة الثانية وبمتوسط حسابي بلغ (3.30) وانحراف معياري (1.141) وبدرجة تقدير متوسطة. وهذا يدل على حرص المسؤولين في مؤسسات القطاع الأهلي على توفير ودعم منح للطلبة من ذوي في الجامعات والمعاهد العلمية ليكونوا جزءاً من روافد المجتمع السعودي ونهضته. بينما جاءت الفقرة رقم (30) والتي نصت على « دعم العملية التعليمية من خلال إنشاء المدارس والمعاهد وبرامج ومراكز رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة وتجهيزها بالمعدات والأجهزة وغيرها» في المرتبة الرابعة والأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.23) وانحراف معياري (1.234) وبدرجة تقدير متوسطة. وربما يعود ذلك إلى ارتفاع التكاليف المالية والمادية لإنشاء المدارس والمعاهد وبرامج ومراكز رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة وتجهيزها بالمعدات والأجهزة؛ لذلك يعتقد مُلاك ورؤساء مؤسسات القطاع الأهلي أن ذلك يُشكل عبئا ماليًّا كبيرًا عليهم، وأن الوزارات في الدولة هي المسؤولة عن ذلك، وأنهم قد يشاركون بجزء مالي بسيط في تأمين بعض أجهزة ومعدات ومستلزمات التعليم.

نتائجُ السؤال الثاني ومناقشتها:

والذي نص على «ما الفروق ذات الدلالة الإحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة حول واقع دور مؤسسات القطاع الأهلي في المسؤولية الاجتماعية نحو الأشخاص ذوي الإعاقة باختلاف متغير الجنس؟»

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة حول واقع دور مؤسسات القطاع الأهلي في المسؤولية الاجتماعية نحو الأشخاص ذوي الإعاقة حسب متغير الجنس، ولبيان الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية تم استخدام اختبار «ت»، تبعاً لمتغير الجنس. والجدول (10) يوضح ذلك:

الجدول (01):

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار «ت» لأثر متغير الجنس على تقديرات أفراد عينة الدراسة حول واقع دور مؤسسات القطاع الأهلي في المسؤولية الاجتماعية نحو الأشخاص ذوي الإعاقة

المجالات وأداة الدراسة ككل	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة "ت"	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
دعم بيئة العمل للأشخاص ذوي الإعاقة	ذكر	165	3.69	614.	3.929	305	000.
	أنثى	142	3.42	575.			
توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة	ذكر	165	3.77	725.	2.839	305	005.
	أنثى	142	3.52	814.			
تدريب وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة	ذكر	165	3.77	770.	3.364	305	001.
	أنثى	142	3.50	610.			
التمويل	ذكر	165	3.44	755.	733.	305	464.
	أنثى	142	3.38	723.			
الدعم والرعاية الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة	ذكر	165	3.48	1.018	1.240	305	216.
	أنثى	142	3.35	858.			
دعم التعليم للأشخاص ذوي الإعاقة	ذكر	165	3.38	1.054	1.523	305	129.
	أنثى	142	3.21	923.			
الدرجة الكلية	ذكر	165	3.57	524.	3.109	305	002.
	أنثى	142	3.39	463.			

يتبين من الجدول (10) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) تعزى لأثر متغير الجنس في مجالات دعم بيئة العمل للأشخاص ذوي الإعاقة، توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة، تدريب وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة وفي الدرجة الكلية وجاءت الفروق لصالح الذكور. وقد يعزى ذلك إلى الأثر الإيجابي لأداء المؤسسات الأهلية في دعم الذكور لأنهم من يتحملون مسؤولية تكوين الأسرة وتأمين مستلزماتها وتكاليف المعيشة لهم؛ لذلك تحرص مؤسسات القطاع الأهلي على الذكور من ذوي الإعاقة وتقدم لهم دعمًا كافيًا في بيئة العمل وكذلك تشجيعهم على ممارسة العمل، بالإضافة إلى توفير كافة السبل لتدريبهم لضمان استمرارهم واستقرارهم في المؤسسة. في حين لم تظهر فروقاً إحصائية في مجالات التمويل، والدعم والرعاية

الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة، ودعم التعليم للأشخاص ذوي الإعاقة. ويمكن عزو ذلك لطبيعة هذه المجالات حيث يمكن أن يستفيد منها جميع الأشخاص ذوي الإعاقة على اختلاف الجنس (ذكر، أنثى) ودون تحديد فئة بحد ذاتها، حيث من الممكن أن يشمل التمويل والدعم الصحي والدعم التعليمي الذكور والإناث من ذوي الإعاقة دون تمييز أو تحيز. واختلفت النتائج الحالية مع نتائج دراسة الحربي (2004) التي أظهرت عدم وجود فروق إحصائية في الاتجاه العام لدرجة المسؤولية الاجتماعية لمدارس التعليم الأهلي كما يدركها أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغير الجنس.

نتائجُ السؤال الثالث ومناقشتها:

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة حول واقع دور مؤسسات القطاع الأهلي في المسؤولية الاجتماعية نحو الأشخاص ذوي الإعاقة حسب متغير سنوات الخبرة، ولبيان الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي، تبعاً لمتغير سنوات الخبرة. والجدول (11) يوضح ذلك:

الجدول (11):

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة حول واقع دور مؤسسات القطاع الأهلي في المسؤولية الاجتماعية نحو الأشخاص ذوي الإعاقة حسب متغير سنوات الخبرة

المجالات وأداة الدراسة ككل	الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
دعم بيئة العمل للأشخاص ذوي الإعاقة	أقل من 5 سنوات	143	3.51	633.
	من 5-10	124	3.64	601.
	أكثر من 10 سنوات	40	3.50	537.
	المجموع	307	3.56	610.
توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة	أقل من 5 سنوات	143	3.60	848.
	من 5-10	124	3.69	695.
	أكثر من 10 سنوات	40	3.71	755.
	المجموع	307	3.65	776.

تدريب وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة	أقل من 5 سنوات	143	3.63	698.
	من 5-10	124	3.64	726.
	أكثر من 10 سنوات	40	3.72	730.
	المجموع	307	3.64	712.
التمويل	أقل من 5 سنوات	143	3.46	693.
	من 5-10	124	3.39	783.
	أكثر من 10 سنوات	40	3.29	766.
	المجموع	307	3.41	740.
الدعم والرعاية الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة	أقل من 5 سنوات	143	3.43	948.
	من 5-10	124	3.43	916.
	أكثر من 10 سنوات	40	3.36	1.067
	المجموع	307	3.42	948.
دعم التعليم للأشخاص ذوي الإعاقة	أقل من 5 سنوات	143	3.40	951.
	من 5-10	124	3.15	1.071
	أكثر من 10 سنوات	40	3.47	877.
	المجموع	307	3.30	998.
الدرجة الكلية	أقل من 5 سنوات	143	3.49	521.
	من 5-10	124	3.48	474.
	أكثر من 10 سنوات	40	3.47	539.
	المجموع	307	3.49	503.

يبين الجدول (11) تبايناً ظاهرياً في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة حول واقع دور مؤسسات القطاع الأهلي في المسؤولية الاجتماعية نحو الأشخاص ذوي الإعاقة بسبب اختلاف فئات متغير سنوات الخبرة، ولبيان دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية تم استخدام تحليل التباين الأحادي حسب الجدول (12).

الجدول (12):

تحليل التباين الأحادي سنوات الخبرة على تقديرات أفراد عينة الدراسة حول واقع دور مؤسسات القطاع الأهلي في المسؤولية الاجتماعية نحو الأشخاص ذوي الإعاقة

المجالات وأداة الدراسة ككل	المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
دعم بيئة العمل للأشخاص ذوي الإعاقة	بين المجموعات	1.374	2	687.	1.855	158.
	داخل المجموعات	112.576	304	370.		
	الكلي	113.950	306			
توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة	بين المجموعات	639.	2	319.	529.	590.
	داخل المجموعات	183.594	304	604.		
	الكلي	184.232	306			
تدريب وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة	بين المجموعات	238.	2	119.	234.	792.
	داخل المجموعات	154.950	304	510.		
	الكلي	155.189	306			
التمويل	بين المجموعات	894.	2	447.	816.	443.
	داخل المجموعات	166.522	304	548.		
	الكلي	167.416	306			
الدعم والرعاية الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة	بين المجموعات	203.	2	102.	112.	894.
	داخل المجموعات	275.022	304	905.		
	الكلي	275.225	306			
دعم التعليم للأشخاص ذوي الإعاقة	بين المجموعات	5.322	2	2.661	2.703	069.
	داخل المجموعات	299.327	304	985.		
	الكلي	304.649	306			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	025.	2	013.	049.	952.
	داخل المجموعات	77.478	304	255.		

يتبين من الجدول (12) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) على تقديرات أفراد عينة الدراسة حول واقع دور مؤسسات القطاع الأهلي في المسؤولية الاجتماعية نحو الأشخاص ذوي الإعاقة تعزى لمتغير سنوات الخبرة في جميع المجالات وفي الدرجة الكلية. ويعزى ذلك إلى توافق أصحاب سنوات الخبرة حول التزام مؤسسات القطاع الأهلي

بالمسؤولية الاجتماعية نحو الأشخاص ذوي الإعاقة نظراً لتوافق الإدارة العليا في هذا الإطار وإيمانها بأهداف الدولة وتوجهاتها نحو دعم ذوي الإعاقة ليكونوا أكثر اندماجاً في المجتمع. إضافة إلى التقارب في المستوى التعليمي والثقافي الاجتماعي لأفراد عينة الدراسة مما انعكس في استجاباتهم وإدراكهم لدور مؤسسات القطاع الأهلي بالمسؤولية الاجتماعية نحو الأشخاص ذوي الإعاقة؛ لذلك لم تظهر الفروق على متغير سنوات الخبرة.

نتائجُ السؤال الرابع ومناقشتها:

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة حول واقع دور مؤسسات القطاع الأهلي في المسؤولية الاجتماعية نحو الأشخاص ذوي الإعاقة حسب متغير نشاط المؤسسة، ولبيان الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي، تبعاً لمتغير نشاط المؤسسة. والجدول (13) يوضح ذلك:

الجدول (13):

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة حول واقع دور مؤسسات القطاع الأهلي في المسؤولية الاجتماعية نحو الأشخاص ذوي الإعاقة حسب متغير نشاط المؤسسة

المجالات وأداة الدراسة ككل	الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
دعم بيئة العمل للأشخاص ذوي الإعاقة	تجاري	74	3.70	523.
	صحي	59	3.56	423.
	تعليمي	53	3.36	609.
	صناعي	51	3.55	672.
	اقتصادي	70	3.58	743.
	المجموع	307	3.56	610.
توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة	تجاري	74	3.90	621.
	صحي	59	3.78	996.
	تعليمي	53	3.40	585.
	صناعي	51	3.40	819.
	اقتصادي	70	3.65	715.
	المجموع	307	3.65	776.
تدريب وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة	تجاري	74	3.75	704.
	صحي	59	3.89	642.
	تعليمي	53	3.48	483.

	صناعي	51	3.30	890.
	اقتصادي	70	3.71	674.
	المجموع	307	3.64	712.
التمويل	تجاري	74	3.20	788.
	صحي	59	3.46	781.
	تعليمي	53	3.40	677.
	صناعي	51	3.56	632.
	اقتصادي	70	3.50	741.
	المجموع	307	3.41	740.
الدعم والرعاية الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة	تجاري	74	3.15	1.078
	صحي	59	3.68	876.
	تعليمي	53	3.36	776.
	صناعي	51	3.56	901.
	اقتصادي	70	3.44	958.
	المجموع	307	3.42	948.
دعم التعليم للأشخاص ذوي الإعاقة	تجاري	74	3.30	1.098
	صحي	59	3.36	877.
	تعليمي	53	3.30	766.
	صناعي	51	3.32	1.104
	اقتصادي	70	3.25	1.078
	المجموع	307	3.30	998.
الدرجة الكلية	تجاري	74	3.46	490.
	صحي	59	3.58	437.
	تعليمي	53	3.38	427.
	صناعي	51	3.48	542.
	اقتصادي	70	3.52	584.
	المجموع	307	3.49	503.

يبين الجدول (13) تبايناً ظاهرياً في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة حول واقع دور مؤسسات القطاع الأهلي في المسؤولية الاجتماعية نحو الأشخاص ذوي الإعاقة بسبب اختلاف فئات متغير نشاط المؤسسة، ولبيان دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية تم استخدام تحليل التباين الأحادي حسب الجدول (14).

الجدول (14):

تحليل التباين الأحادي لأثر نشاط المؤسسة لتقديرات أفراد عينة الدراسة حول واقع دور مؤسسات القطاع الأهلي في المسؤولية الاجتماعية نحو الأشخاص ذوي الإعاقة

المجالات وأداة الدراسة ككل	المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
دعم بيئة العمل للأشخاص ذوي الإعاقة	بين المجموعات	3.638	4	909.	2.490	043.
	داخل المجموعات	110.313	302	365.		
	الكلي	113.950	306			
توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة	بين المجموعات	11.995	4	2.999	5.258	000.
	داخل المجموعات	172.237	302	570.		
	الكلي	184.232	306			
تدريب وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة	بين المجموعات	12.054	4	3.013	6.358	000.
	داخل المجموعات	143.135	302	474.		
	الكلي	155.189	306			
التمويل	بين المجموعات	5.042	4	1.260	2.344	055.
	داخل المجموعات	162.374	302	538.		
	الكلي	167.416	306			
الدعم والرعاية الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة	بين المجموعات	10.663	4	2.666	3.043	018.
	داخل المجموعات	264.562	302	876.		
	الكلي	275.225	306			
دعم التعليم للأشخاص ذوي الإعاقة	بين المجموعات	411.	4	103.	102.	982.
	داخل المجموعات	304.238	302	1.007		
	الكلي	304.649	306			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	1.242	4	311.	1.230	298.
	داخل المجموعات	76.260	302	253.		
		77.503	306			

يتبين من الجدول (14) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (a=0.05) تعزى لنشاط المؤسسة في جميع المجالات باستثناء التمويل، ودعم التعليم للأشخاص ذوي الإعاقة، وفي الدرجة الكلية، ولبيان الفروق الزوجية الدالة إحصائيًا بين المتوسطات الحسابية تم استخدام المقارنات البعدية بطريقة شفيه كما هو مبين في الجدول (15).

الجدول (15):

المقارنات البعدية بطريقة شفيه لأثر نشاط المؤسسة على واقع دور مؤسسات القطاع الأهلي في المسؤولية الاجتماعية نحو الأشخاص ذوي الإعاقة

المجالات	فئات متغير نشاط المؤسسة	المتوسط الحسابي	تجاري	صحي	تعليمي	صناعي	اقتصادي
دعم بيئة العمل للأشخاص ذوي الإعاقة	تجاري	3.70					
	صحي	3.56	14.				
	تعليمي	3.36	*34.	20.			
	صناعي	3.55	14.	00.	20.		
	اقتصادي	3.58	11.	03.	23.	03.	
توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة	تجاري	3.90					
	صحي	3.78	12.				
	تعليمي	3.40	*50.	38.			
	صناعي	3.40	*49.	38.	01.		
	اقتصادي	3.65	24.	13.	26.	25.	
تدريب وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة	تجاري	3.75					
	صحي	3.89	14.				
	تعليمي	3.48	27.	*41.			
	صناعي	3.30	*45.	*59.	18.		
	اقتصادي	3.71	04.	18.	23.	*41.	
الدعم والرعاية الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة	تجاري	3.15					
	صحي	3.68	*53.				
	تعليمي	3.36	21.	32.			
	صناعي	3.56	42.	11.	21.		
	اقتصادي	3.44	29.	24.	08.	12.	

*** دالة عند مستوى الدلالة (a = 0.05).**

يتبين من الجدول (15) الآتي:

وجود فروق ذات دلالة إحصائية (a = 0.05) في مجاليّ دعم بيئة العمل للأشخاص ذوي الإعاقة وتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة لصالح نشاط المؤسسة التجاري. ويعود ذلك إلى طبيعة نشاط المؤسسات التجارية حيث يسهل فيها

العمل وملاءمتها لطبيعة وخصائص الأشخاص ذوي الإعاقة، كما أن المملكة العربية السعودية ممثلة في وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية أصدرت مؤخراً تعميماً يوجب على مؤسسات القطاع الأهلي ذات النشاط التجاري (مثل السوبر ماركت، والمولات، ومحلات الجوالات والملابس وغيرها) أن يكون من بين الموظفين العاملين فيها نسبة من الأشخاص ذوي الإعاقة. كما تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية (a = 0.05) في مجال تدريب وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة لصالح نشاط المؤسسة الاقتصادي. وهذا يعود إلى طبيعة المؤسسات الاقتصادية التي تهتم بجودة العاملين وكفاءتهم وتميزهم في التعامل مع العملاء وكسب رضاهم، ولذلك تحرص هذه المؤسسات على تدريب العاملين بها ومنهم العاملون من الأشخاص ذوي الإعاقة على مختلف المهارات الحياتية التي تمكنهم من التعامل مع العملاء بكفاءة واقتدار. وتبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية (= 0.05) في مجال الدعم والرعاية الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة وجاءت الفروق لصالح نشاط المؤسسة الصحي؛ وتُعدّ هذه النتيجة منطقية حيث إنّ المؤسسات ذات النشاط الصحي نتيجة لطبيعة عملها في الرعاية الصحية والطبية فهي الأقدر على توفير وتأمين العلاجات والأدوية والمعدات والتجهيزات والمستلزمات الطبية والتقنية اللازمة للأشخاص ذوي الإعاقة.

واتفقت النتائج الحالية مع نتائج دراسة بارينوفو وتوريس (Barrionuevo & Torres، 2017) التي بينت أن الشركات تشجع على توظيف الأشخاص من ذوي الإعاقة في القطاعات الخدمية والتجارية مقارنة مع القطاعات الصناعية. في حين أنها اختلفت مع نتائج دراسة ماندال واوسيه (Mandal & Ose، 2015) التي تم أظهرت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لنوع القطاع الاقتصادي (الصناعي، التجاري، الخدمات) في تصورات أفراد عينة الدراسة حول مستوى المسؤولية الاجتماعية للشركات العاملة في القطاعات الاقتصادية المختلفة نحو الأشخاص من ذوي الإعاقة.

التوصياتُ:

لقد قدمت الدراسة بعض المعلومات المتعلقة بـ واقع دور مؤسسات القطاع الأهلي في المسؤولية الاجتماعية نحو الأشخاص ذوي الإعاقة في المملكة العربية السعودية. وبناءً على النتائج التي تم التوصل إليها فإن الباحث يوصي بالآتي:

- ضرورة لفت أنظار المسؤولين في الجهات الحكومية إلى أهمية عقد شراكات وتعاون وتفعيل دور مؤسسات القطاع الأهلي في المسؤولية الاجتماعية نحو الأشخاص

ذوي الإعاقة لضمان اندماجهم في المجتمع وتوفير العيش الكريم لهم، وتحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية.

- ضرورة تبني مشروع وطني لتوعية مُلاك ورؤساء مؤسسات القطاع الأهلي بدورهم الايجابي في تحقيق المسؤولية الاجتماعية نحو الأشخاص ذوي الإعاقة وخاصة في جانبيّ التمويل ودعم التعليم للأشخاص ذوي الإعاقة.
- الاستفادة من النتائج التي توصلت لها الدراسة الحالية في علاج الفجوات والثغرات التي تسهم في تحسين دور مؤسسات القطاع الأهلي في المسؤولية الاجتماعية نحو الأشخاص ذوي الإعاقة، من خلال تنظيم صور المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الأهلي نحو الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل واضح ودقيق.
- إجراء دراسة مسحية تتقصى أسباب عزوف مؤسسات القطاع الأهلي في المسؤولية الاجتماعية نحو الأشخاص ذوي الإعاقة وسبل التغلب عليها.
- إجراء دراسة مماثلة للدراسة الحالية باستخدام عينات أكثر وأدوات ومتغيرات ديمغرافية أخرى لتعطي قدراً من التنوع في المعلومات.

المصادر والمراجع

أولاً/ المصادر والمراجع العربية:

أبو ماضي، كامل. (2015). أثر الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية على أداء مؤسسات القطاع العام في قطاع غزة. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، 23(2)، 61-88.

بزبز، محمد. (2014). أثر المسؤولية الاجتماعية للشركات على الخدمات الخيرية في المؤسسات غير الربحية في الأردن. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمّان العربية، عمّان، الأردن.

الحربي، نيفين (2004). المسؤولية الاجتماعية لمدارس التعليم الأهلي بمدينة مكة المكرمة كما يدركها ملاك وإداريو المدارس الأهلية وأولياء الأمور. رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.

رحماني، زينب (2015). دور القطاع الخاص في التنمية المحلية: دراسة حالة الجزائر. رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.

رحيم، علي عبد المحسن (2009). الأبعاد الأخلاقية للمسئولية الاجتماعية. دمشق: مطبعة الأمل.

الزعبي، سائد (2015). المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بمهارات التواصل الاجتماعي لدى طلبة المرحلة الثانوية في مدينة الناصرة. رسالة ماجستير، جامعة عمّان العربية، عمّان، الأردن.

السحيباني، صالح (2009). المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية- حالة تطبيقيه على المملكة العربية السعودية. الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

الشمري، هادي (2015). العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية وثقافة التسامح لدى طلاب جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. المجلة الدولية التربوية المتخصصة، 4(6)، 101-120.

العازمي، خالد (2014). المسؤولية الاجتماعية تجاه الإعاقات العقلية: دراسة فقهية مقارنة مع

القانـــون الكويتـــي. رســـالة ماجســـتير، الجامعـــة الأردنيـــة، عـــمّان، الأردن.

عفيفـــي، الســـيد (2016). المســـئولية الاجتماعيـــة نحـــو ذوي الإعاقـــة. دراســـة منشـــورة في الأهـــرام اليومـــي بتاريـــخ 6/ 9/ 2016. اســـترجعت بتاريـــخ 20/ 5/ 2019م مـــن المصـــدر: https: //www. masress.com /ahram /1549577

الفحيلـة، إبراهيـم (2018). تطبيـق المسـؤولية المجتمعيـة في الجامعـات السـعودية وفـق نـماذج التميـز التنظيمـي العالميـة. المجلـة الدوليـة التربويـة المتخصصـة، 7(3)، 73-88.

المسـتريحي، عـلي (2017). المسـؤولية الاجتماعيـة مـن الواقـع الأحـادي إلى المنظـور الشـبكي المتعـدد، المجلـة العربيـة لـلإدارة، 4(37)، 197-219.

مطـاوع، ضيـاء؛ الخليفـة، حسـن (2014). مبـادئ البحـث ومهاراتـه في العلـوم التربويـة والنفسـية والاجتماعيـة. الريـاض، مكتبـة المتنبـي.

ملتقـى الجمعيـة الخليجيـة للإعاقـة الحـادي عـشر (2011). ملتقـى الجمعيـة الخليجيـة للإعاقـة والجمعيـة الكويتيـة لأوليـاء أمـور المعاقـين بالتعـاون مـع الصنـدوق الكويتـي للتنميـة الاقتصاديـة العربيـة، تحـت شـعار «تشـغيل الأشـخاص ذوي الإعاقـة بـدول مجلـس التعـاون الخليجـي: الأنظمـة والقوانـين وبيئـات العمـل». المنعقـد في دولـة الكويـت في الفـترة 1-3 جمـادى الأولى 1432ه الموافـق 5 إلى 7 أبريـل 2011م.

ملتقـى توظيـف ذوي الإعاقـة الثـاني (2015). الملتقـى الثـاني لتوظيـف ذوي الإعاقـة الـذي نظمتـه جمعيـة الأطفـال المعوقـين بمناسـبة اليـوم العالمـي لـذوي الإعاقـة، تحـت شـعار «وظيفتـي أمـان». المنعقـد في الفـترة مـن 13-15 ديسـمبر 2015م، الريـاض، المملكـة العربيـة السـعودية.

الهنـدي، حسـن (2000). الـشركات الأجنبيـة ومسـؤوليتها الاجتماعيـة. مجلـة دراسـات اقتصاديـة، (56)، 4-11.

ثانيـاً/ المصـادر والمراجـع الأجنبيـة والعربيـة المترجمـة للإنجليزيـة:

Barrionuevo, F. & Torres, S. (2017). Corporate Social Responsibility in the inclusion of people with Disability. Case Study Ambato Companies, Ecuador. Retos, 14(7), 177-188.

Kaliski, B. (2001). Social Responsibility and Organizational Ethics. New York: Macmillan Reference.

Mandal, R. & Ose, S. (2015). Social responsibility at company level and inclusion of disabled persons: the case of Norway. Scandinavian Journal of Disability Research, 17(2), 167–187.

Perez, F., Romeo, M. & Yepes-Baldó, M. (2018). The corporate social responsibility policies for the inclusion of people with disabilities as predictors of employees' identification, commitment and absenteeism. Analysis of Psychology, 34(1), 101-107.

Vanasupa, L., Slivovsky, L & Chen, C. (2005). Global Challenges as Inspiration: A classroom Strategy to Foster Social Responsibility. Paper was Presented at the 2005 Conference, Ethics and Social Responsibility in Engineering and Technology, Linking Workplace Ethics and Education, Los Angeles, CA, USA.

Abu Madi, Kamel .(2015) The impact of commitment to social responsibility on the performance of public sector institutions in the Gaza Strip .The Islamic University Journal of Economic and Administrative Studies, 23(2), 61-88.

Afifi, Esaid.(2016) Social responsibility towards people with disabilities .A study published in Al-Ahram daily On 6/9/2016. Retrieved on 5/20/2019 from the source: https://www.masress.com/ahram/1549577

Al Hindi, Hasan.(2000) Foreign companies and its social responsibility. Journal of Economic Studies4-11 ,56 ,.

Al-Azmi, Khaled.(2014) Social responsibility towards Intellectual disabilities :a jurisprudential study in comparison with Kuwaiti law. Master Thesis, University of Jordan, Amman, Jordan.

Al-Fahaila, Ibrahim (2018). Enforcement of social responsibility at the Saudi universities according to the international organizational excellence models. International Journal of Specialized Education, 7(3), 73-88.

Al-Harbi, Nevin .(2004) The social responsibility of private education schools in the city of Makkah Al-Mukarramah as understood by the owners and administrators

of private schools and parents .Master Thesis, Umm Al-Qura University, Makkah Al-Mukarramah, Kingdom of Saudi Arabia.

Al-Mestarihi, Ali (2017). Social Responsibility from Single Reality to Multiple Network Perspective, Arab Journal of Management, 4(37), 197-219.

Al-Shammari, Hadi.(2015) The Relationship between Social Responsibility and a Culture of Tolerance among Students Naif Arab University for Security Sciences .International Interdisciplinary Journal of Education, 4(6), 101-120.

Al-Suhaibani, Saleh.(2009) Social responsibility and its role in private sector participation in development - a case of its application to the Kingdom of Saudi Arabia .Kuwait :Arab Planning Institute.

Al-Zoubi, Saed.(2015) Social responsibility and its relationship to social communication skills for high school students in Nazareth .Master Thesis, Amman Arab University, Amman, Jordan.

Buzbuz, Muhammad.(2014) . The impact of social responsibility for the companies on the charitable services in Jordanian non-profit organizations. Unpublished MA thesis, Amman Arab University, Amman, Jordan.

Motawea, dia & ALkhalifa, Hassan.(2014) mbada' albhth wmharath fi ala'loum altrbouiah walnfsiah walajtmaa'iah. Riyadh, Al-Mutanabi Library.

Rahim, Ali Abdul Mohsen.(2009) Ethical dimensions of social responsibility .Damascus :Al -Amal Press.

Rahmani, Zainab.(2015) Role of the private sector in local development: a case study of Algeria .Master Thesis, Al-Arabi Ben Mhidi University, Oum El Bouaghi, Algeria.

The 11th Gulf Society for Disability Forum.(2011) Forum of the Gulf Society for Disability and the Kuwaiti Society for Parents of the Disabled in cooperation with the Kuwait Fund for Arab Economic Development ,under the slogan" Employment of Persons with Disabilities in the Gulf Cooperation Council Countries :Regulations, laws and work environments » .Held in the State of Kuwait in the period 1-3 Jumada Al-Awal 1432 AH, corresponding to 5 to 7 April 2011 AD.

The Second Employment Forum for People with Disabilities.(2015) The second forum for the employment of people with disabilities organized by the Disabled Children Association on the occasion of the International Day for People with Disabilities, under the slogan » My job is safety «.Held from December13-, ,15,2015Riyadh, Kingdom of Saudi Arabia.